مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)



الجهالة وأثرها على الراوي والمروي «دراسة تطبيقية» قول البخاري في "التاريخ الكبير": «إسناده مجهول» نموذجًا(*)

د/ سعيد بن علي بن عبد الله الأسمري
أستاذ مشارك، قسم السنة وعلومها
كلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد - أبها
saedalasmri@kku.edu.sa

*) تاريخ تسليم البحث 4/8/2025 تاريخ قبوله للنشر 25/9/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

الجهالة وأثرها على الراوي والمروي «دراسة تطبيقية» قول البخاري في "التاريخ الكبير": «إسناده مجهول» نموذجًا

د/ سعيد بن علي بن عبد الله الأسمري
أستاذ مشارك، قسم السنة وعلومها
كلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد - أبها

الملخص

هذا البحث: «الجهالة وأثرها على الراوي والمروي «دراسة تطبيقية»، قول البخاري في "التاريخ الكبير": «إسناده مجهول» نموذجًا، يهدف إلى التعريف بالجهالة، والتقعيد لها، عن طريق تتبع أقوال الأئمة النقاد في ذلك، والوقوف على تصرفاتهم، وجمع الرواة الذين حكم البخاري على مروياتهم بقوله: «إسناده مجهول» في "التاريخ الكبير"، ودراستهم، ودراسة مروياتهم التي أخرجها البخاري في تراجمهم أو أشار إليها، وحكم عليها بذلك، واستنتاج القرائن التي يقبل بها البخاري حديث الراوي الذي ليس فيه تعديل، وقد اتبعت في هذا البحث عددًا من المناهج، منها المنهج الاستقرائي في تتبع هؤلاء الرواة ومروياتهم، وما قال فيهم الأئمة من جرح أو تعديل، ثم المنهج التحليلي في تحليل هذه الأقوال، والمنهج النقدي، في دراسة مرويات هؤلاء الرواة الذين حكم عليها البخاري بقوله: (إسناده مجهول)، وكذا المنهج الاستنباطي في استخلاص القرائن التي سلكها البخاري في قبول مرويات بعض الرواة الذين ليس فيه تعديل، وقد بلغ عددهم عشرة رواة، ومن أبرز نتائج البحث: أن البخاري قد خرج في "الصحيح" أحاديث جماعة من الرواة ليس لهم غير راوٍ واحدٍ وفق منهج دقيق، وأن الأئمة النقاد كابن المديني، وأحمد، والبخاري، إذا قالوا عن الراوي أنه مجهول: فالمراد أنه لم يوثقه إمام معتبر، ولم يشتهر حديثه، ومنها أن البخاري إذا قال عن الخبر: (إسناده مجهول) فإن فيه عللًا أخرى سوى الجهالة، كعدم السماع، ونحو ذلك، ومن القرائن التي يعتمد عليها البخاري في تصحيح حديث من لم يوثق: مجيء حديثه من طرق متعددة؛ يعلم بها صحة مرويه.

الكلمات المفتاحية: المجهول، الرواية، الإسناد، العلة، الثقة.

Ignorance and its impact on the narrator and the narrated «an applied study Al-bukhari's saying in "The Great History": «Its chain of transmission is unknown» as an example

Dr. Saeed bin Ali bin Abdullah Al-Aasmari
Co-professor, Department of Sunnah and its Sciences
Faculty of Sharia and Asuluddin
King Khaled University - Abha

Abstract

This research: Ignorance and its impact on the narrator and the narrated “An applied study” narrators whose narrations Imam Bukhari judged by saying, “Its chain of transmission is unknown” in his book Al-Tarikh al-Kabir as an example. aims to define ignorance and adhere to it, by following the sayings of the critical imams on this matter, examining their actions, collecting the narrators whose narrations Al-Bukhari ruled on by saying: «His chain of transmission is unknown» in "Al-Tarikh Al-Kabir", studying them, studying their narrations that Al-Bukhari included in their biographies or referred to, and ruled on them accordingly, and deducing the evidence with which Al-Bukhari accepts the hadith of those who are free from modification. I followed a number of approaches in this research Among them is the inductive approach in following these narrators and their narrations, and what the imams said about them of criticism or modification, then the analytical approach in analyzing these statements, and the critical approach, in studying the narrations of these narrators whom Al-Bukhari judged by saying: (His chain of transmission is unknown), as well as the deductive approach in extracting the evidence that Al-Bukhari followed in accepting the narrations of some narrators who do not contain modification, and their number reached ten narrators, and among the most prominent results of the research: Al-Bukhari included in "Sahih" the hadiths of a group of narrators who have only one narrator according to a precise method, and that the critical imams such as Ibn al-Madini, Ahmad, and al-Bukhari, if they say about the narrator that he is unknown: what is meant is usually the apparent meaning, and the unknown state may be included in that, as is commonly known, including that if al-Bukhari says about the report: (its chain of transmission is unknown), then there are other reasons in it other than ignorance, such as not hearing, and the like Among the evidence that Al-Bukhari relies on in correcting the hadith of those who have not been authenticated is that his hadith came from multiple ways through which he knows the authenticity of its narration.

Keywords: unknown, narration, attribution, cause, trust.

مقدمة البحث:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه، أما بعد: فإن الله قد قيض لسنة رسوله ﷺ حفاظًا، ونقادًا، ميزوا الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، متبعين في ذلك قواعد ومناهج تفهم من صنيعهم، وأحكامهم، معتمدين على القرائن، والمرجحات التي تكون في السند، أو المتن، ومن العلل الكبيرة التي ترد بها الأخبار: أن تأتي من طريق رواة مجهولين، لم تعرف أعيانهم؛ إذ لم ترد مروياتهم إلا عن طريق راوٍ واحد، أو روى عنهم جمع، لكن ليس فيهم تعديل، ولا تجريح لأحد من الأئمة، أو ليس لهم إلا القليل من الحديث، فلا يتمكن أئمة النقد من الحكم عليهم من خلال مروياتهم، وكثيرًا ما يعلُّ الأئمة النقاد المرويات بجهالة بعض رواتها، ومن هؤلاء الأئمة الذين جمع كلامهم في النقد: إمام الصنعة الإمام: محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، فله كلام دقيق في الرجال، ومروياتهم من خلال كتابه العظيم "التاريخ الكبير"، ومن كلامه النقدي الذي يختم به بعض تراجم الرواة قوله: (إسناده مجهول)، وقد وجدت أنه ذكر هذه العبارة أكثر من عشر مرات، فوقع في نفسي جمع هؤلاء الرواة، ومروياتهم التي خرجها البخاري في تراجمهم وحكم عليها بذلك، ودراستها، والتقعيد لمفهوم (الجهالة) عند الأئمة، من خلال تصرفاتهم وأحكامهم في هذا البحث وسميته: «الجهالة وأثرها على الراوي والمروي «دراسة تطبيقية»، قول البخاري في "التاريخ الكبير": «إسناده مجهول» نموذجًا»، وقد بلغ عددهم عشرة رواة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- مكانة الإمام البخاري، وتمكنه في علم النقد.

٢- دقة الإعلال بالجهالة، فهذه العلة تحتاج إلى إحاطة تامة بما قيل في الراوي من الجرح والتعديل، وتتبع مروياته للحكم عليه، مع استحضار القرائن والمرجحات وفق منهج دقيق.

٣- وجود عدد من الرواة ومروياتهم التي حكم عليها البخاري بقوله: (إسناده مجهول)، تحتاج إلى جمع ودراسة.

٤- اختلاف كلام الأئمة في تعريف المجهول، فهل هو من لم يعرف بجرح، أو هو من لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، أو هو من روى عنه جمع لكن ليس له من الحديث إلا القليل، مما يستدعي دراسة كلام النقاد في حكمهم على الرواة والمرويات بالجهالة، وفهم تصرفاتهم العملية في ذلك.

٥- لم يكن النقاد يحكمون على الرواة جزافًا بلا قرائن، ولا منهج واضح، بل لهم في ذلك منهج دقيق، وقرائن يعتمدون عليها تفهم من تصرفاتهم وأحكامهم، تستدعي الاستنباط، والجمع والدراسة.

مشكلة البحث:

تعريف مصطلح «المجهول» مما اختلف فيه العلماء، فهل هو من لم يعرف بجرح؟ أم هو من لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد؟ أم هو الراوي الذي ليس له من الحديث إلا القليل، وربما هذا القليل الذي رواه من المنكرات؟ ولماذا يحكم الإمام البخاري على بعض الرواة ومروياتهم بقوله: (إسناده مجهول)؟ هل يعني الراوي؟ أم المروي؟ وهل يمكن قبول حديث من لم يعرف بتعديل؟ وما القرائن التي يسلكها النقاد لقبول حديثه؟

حدود البحث:

الرواة الذين ترجم لهم البخاري في "التاريخ الكبير"، وخرّج لهم بعض المرويات في هذا الكتاب، أو أشار إليها، وحكم عليها بقوله: (إسناده مجهول).

أهداف البحث:

١- تحرير معنى (الجهالة)، والتقعيد لهذا المفهوم من خلال تصرفات النقاد وأحكامهم على الأحاديث.

٢- جمع الرواة الذين حكم البخاري على مروياتهم بقوله: «إسناده مجهول» في "التاريخ الكبير"، ودراستهم، ودراسة مروياتهم التي أخرجها البخاري في تراجمهم أو أشار إليها، وحكم عليها بذلك.

٣- استنتاج القرائن التي يقبل بها البخاري رواية الراوي الذي ليس فيه تعديل، أو ردها.

٤- الوقوف على معنى المجهول عند الإمام البخاري من خلال أحكامه في كتابه "التاريخ الكبير".

منهج البحث:

هو المنهج الاستقرائي، التحليلي، النقدي.

إجراءات البحث:

١- قمت بجمع كل الرواة الذين ترجم لهم الإمام البخاري في كتابه التاريخ الكبير، وذكر لهم بعض المرويات ثم قال: (إسناده مجهول).

٢- درست هؤلاء الرواة بالترجمة لهم، وجمع ما قيل فيهم من جرح أو تعديل.

٣- قمت بدراسة الروايات التي حكم عليها الإمام البخاري بهذا الحكم، وتخريجها من مصادر السنة المشهورة.

٤- استنتجت القرائن التي استعملها الإمام البخاري في حكمه برد رواية المجهول، والحكم على الإسناد بالجهالة.

٥- استنتجت القرائن التي قد يقبل بها البخاري حديث من لم يعرف بتوثيق.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في الشبكة العنكبوتية، ووسائل التواصل التي تعنى بجمع الأبحاث الجديدة وغيرها لم أجد من تعرض لدراسة حد المجهول عند الإمام البخاري، أو دراسة مروياتهم، ولكن هناك بعض الدراسات حول موضوع جهالة الرواة عمومًا منها:

١- الجهالة عند نقاد الحديث، مفهومها وأسبابها وأحكامها، للدكتور: أبو بكر كافي، بحث منشور في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، رمضان، (١٤٢٦هـ)، تكلم فيه عن مفهوم الجهالة عند علماء المصطلح عمومًا، ثم ذكر بعض رواة البخاري الذين وصفوا بالجهالة من بعض علماء الجرح والتعديل.

٢- رواية الثقات عن المجهولين، دراسة حديثية، للدكتورة: ريم عبد الله العواد، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد الأربعين، ديسمبر (٢٠٢٤م)، ذكرت فيه الباحثة حد الثقة والمجهول، واستعرضت أقوال العلماء حول المسألة بهدف توضيح ما إذا كانت رواية الثقة عن المجهول تعد تعديلًا له أم لا؟، وخلص البحث إلى أن المسألة خلافية، وأن أكثر الثقات قد رووا عن الضعفاء والمجهولين،

وأن هناك من العلماء من اعتبر رواية الثقة عن المجهول تعد تعديلًا ضمنيًا إذا كان معروفًا بالتحري، وكلا البحثين لا علاقة له بهذا البحث.

خطة البحث:

تكون البحث من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، اشتملت المقدمة على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وحدوده، وأهدافه، ومنهج البحث، وإجراءاته، والدراسات السابقة، وبينت في التمهيد معنى الجهالة لغة واصطلاحًا، وما يتعلق بذلك، وأما المبحث الأول فعنونت له بـ: موقف النقاد من جهالة الرواة، والقرائن التي يقبل بها البخاري حديث المجهول، والمبحث الثاني بعنوان: الدراسة التطبيقية للرواة الذين حكم الإمام البخاري على مروياتهم بقوله: «إسناده مجهول» في كتابه التاريخ الكبير، وختمت البحث بخاتمة بينت فيها أهم نتائج البحث، وتوصياته.

تمهيد:

في معنى الجهالة لغة واصطلاحًا

الجهالة لغة:

قال ابن فارس: الجيم والهاء واللام أصلان: أحدهما خلاف العلم، والآخر الخفة وخلاف الطمأنينة، فالأول: الجهل نقيض العلم، يقال للمفازة التي لا علم بها: مجهلة...»[1]، وقال ابن منظور: «يقال: إن فلانًا لجاهل من فلان: أي جاهل به، وجهلت الشيء إذا لم تعرفه، والجهل: ضد الخبرة، يقال: هو يجهل ذلك، أي لا يعرفه»[2]، ومن ذلك الجهالة بالراوي: وهي عدم العلم به، أو بحاله.

الجهالة اصطلاحًا:

أول من وجدته عرف المجهول هو الخطيب حيث قال: «المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد»[3]، وقد تعقب العلماء الذين كتبوا في المصطلح، كابن الصلاح، تعريف الخطيب هذا، قال ابن الصلاح – بعد أن ذكر تعريف الخطيب: «قلت: قد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد، منهم مرداس الأسلمي لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم، وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوي لهم غير واحد منهم ربيعة بن كعب الأسلمي؛ لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن، وذلك منهما مصير إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولًا»[4]، فتبين بهذا

---

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، دار الفكر: بيروت، (١٩٧٩م)، ٤٩٨/١، مادة: (جهل).

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، ط٣، دار صادر: بيروت، (١٤١٤هـ)، ٨٦/٦، مادة (جهل)، ٧١٣/١.

(٣) الخطيب البغدادي، "الكفاية في علم الرواية"، تحقيق: ماهر ياسين، ط١، دار ابن الجوزي: السعودية، (١٤٢٦هـ)، ٢٤٥/١.

(٤) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "معرفة أنواع علوم الحديث"، تحقيق: د. ماهر الفحل، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (٢٠٠٢م)، ص٢٢٧.

أن حد المجهول بكونه لم يرو عنه غير راوٍ واحد ليس بجيد، وتصرفات صاحبي الصحيح على خلافه، بل والأئمة النقاد كذلك؛ فهم قد يصححون أحاديث بعض الرواة وليس لهم إلا راوٍ واحد.

وبعض العلماء قد قسم الجهالة إلى أقسام:

الأول: جهالة عين الراوي، فلا يدرى من هو؛ إذا لم يأت حديثه إلا من طريق راوٍ واحدٍ، وهذا يطلق عليه النقاد وصف: (مجهول)، و: (لا يعرف)، و: (لا يدرى من هو)، و: (نكرة)، وهكذا، وهؤلاء في العادة لا يروون الكثير من الحديث، فلا تجد عند الواحد منهم إلا الحديث، والحديثين.

والقسم الثاني: أن يكون الراوي قد خرج عن حد جهالة عينه بأن يروي عنه جمع، أو يكون حديثه جاء من طريق رواية ثقة متقن متحرٍ عنه، وهذا من يسمى: (بمجهول الحال)، وربما أطلق النقاد عليه وصف (مجهول) كما عند أبي حاتم، وغيره، وتكون زوال الجهالة عنه بمقارنة روايته بروايات الثقات، فإن ثبت حفظه فهو ثقة أو صدوق، وإن تبين سوء حفظه نزل على ما يناسبه من الأصاف، وقد لا يتهيأ للناقد تبين حال الراوي إذا كان لم يرو إلا اليسير من الحديث، فيثبت له الوصف بالجهالة الموجبة لرد حديثه، حتى تندفع عنه شبهة الضعف بالمتابعة.

والقسم الثالث: المبهم، فإبهام الراوي يجعله مجهولًا حتى ترد تسميته في طريق آخر.

ويمكن أن يستخلص من تصرفات الأئمة تعريف للمجهول اصطلاحًا فيقال: «هو من لم يوثقه إمام معتبر، وليس له من الحديث ما يعلم به ضبطه وإتقانه، سواء روى عنه واحد، أو جماعة»، وهذا معنى المجهول عند البخاري كما ظهر لي، والله أعلم.

المبحث الأول: موقف النقاد من جهالة الرواة، والقرائن التي قبل بها البخاري حديث المجهول

تقدم تعقب ابن الصلاح للحاكم في تعريفه للمجهول، وما ذكره ابن الصلاح متجه مع تصرفات الأئمة النقاد، بل هو الواقع، فقد يصححون حديث من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، ويردون حديث من روى عنه جماعة، فعاد الأمر إلى شهرة الراوي، ومعرفته بالطلب، وكثرة حديثه، مع انضمام قرائن تدل على قد ضبط مرويّه، يقول ابن رجب مقررًا لهذا المعنى – بعد أن ساق كلامًا لابن المديني: «والظاهر أنه – يعني ابن المديني – ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه، ونحو ذلك، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه، وقال في داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص: ليس بالمشهور، مع أنه روى عنه جماعة، وكذا قال أبو حاتم الرازي في إسحاق بن أسيد الخراساني: ليس بالمشهور، مع أنه روى عنه جماعة من المصريين لكنه لم يشتهر حديثه بين العلماء، وكذا قال أحمد في حصين بن عبد الرحمن الحارثي: ليس يعرف، ما روي عنه غير حجاج بن أرطاة، وإسماعيل بن أبي خالد روى عنه حديثًا واحدًا، وقال في عبد الرحمن بن وعلة: إنه مجهول، مع أنه روى عنه جماعة، لكن مراده أنه لم يشتهر حديثه ولم ينتشر بين العلماء»[1]، قلت: والمراد الاشتهار الذي يكون به له رواية؛ يمكن معها الحكم على حديثه، والسبب في ذلك أن زوال الجهالة عن الراوي إنما تكون باختبار حديثه، وتبين حفظه وإتقانه بذلك، وهو الطريق

(١) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، «شرح علل الترمذي"، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، دار السلام: مصر، (١٤٣٣هـ)، ٨٣/١.

الذي سلكه أئمة النقد للحكم على الرواة، فإن ثبت حفظه فهو ثقة أو صدوق – ومعنى صدوق عند المتقدمين: دخوله في حيز الثقة، لكن ليس في أعلى درجاتها كما هو معلوم، وإن تبين سوء حفظه نزل على ما يناسبه من الأصاف، وقد لا يتهيأ للناقد تبين حال الراوي إذا كان لم يرو إلا القليل من الحديث، فيثبت له الوصف بالجهالة الموجبة لرد حديثه، حتى تندفع عنه شبهة الضعف بالمتابعة، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: «سألته عن عطاء العطار؟ فقال: روى عنه حماد بن سلمة، وهشام بن حسان، فقلت: كيف حديثه؟ فقال: كم روى؟! شيئًا يسيرًا»(١).

وقال ابن عدي في عمران بن عبد الله البصري: «غير معروف، وأنكر عليه البخاري الحديث الواحد في التسبيح، وإذا كان الرجل غير معروف بالروايات؛ فإنه يقع في حديثه المناكير»(٢)، وقال البخاري في قيس أبي عمارة الفارسي: «فيه نظر، فقال ابن عدي: هذا الذي أشار إليه البخاري إنما هو حديث واحد، وليس الذي يبين من الضعف في الرجل وصدقه إذا كان له حديث واحد»(٣).

وقال ابن عدي في سلم العلوي: «قليل الحديث جدًا، ولا أعلم له جميع ما يروي إلا دون خمسة أو فوقها قليلًا، وبهذا المقدار لا يعتبر فيه حديثه أنه صدوق أو ضعيف، ولا سيما إذا لم يكن في مقدار ما يروي متن منكر»(٤).

وسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن «حديث رواه عنبسة بن خالد، عن يونس، عن الزهري، عن عبد الله بن عروة، عن أبي هريرة، عن سهل بن أبي حثمة؛ في القسامة؟ فأنكراه، وقال أبو زرعة: لم يظهر لنا حديثه – يعني عنبسة؛ فكنا نعتبر به، وما أعلم روى عنه أحدٌ سوى أحمد بن صالح على الناس، ولم يحدث به، ولو علم أحمد بن صالح أن الناس ينكرون هذا، لامتنع من تحديثه»(٥).

فعنبسة هذا قليل الحديث جدًا، وإذا انضم إلى قلة حديث الراوي عدم متابعته من قبل الثقات كان هذا أدعى لرد روايته، بل والحكم عليه بالضعف، أو ربما أكثر من ذلك، ومن هذا القبيل ما قاله البخاري في ترجمة: أسماء بن الحكم، الفزاري، قال: «سمع عليًا، روى عنه علي بن ربيعة، يعد في الكوفيين، قال: كنت إذا حدثني رجل، عن النبي ﷺ، حلَّفته، فإذا حلف لي صدقته، ثم قال: لم يرو عن أسماء بن الحكم، إلا هذا الواحد، وحديث آخر ولم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النبي ﷺ، بعضهم، عن بعض، فلم يحلف بعضهم بعضا»(٦).

قلت: فإذا كان أسماء هذا لم يرو عنه غير حديثين، ومع ذلك لم يتابع عليهما، بل إنه قد خالف المحفوظ في الباب، كما قال البخاري، فأقل ما يوصف به أسماء الفزاري عند البخاري أنه: منكر الحديث، ولو لم يصرح بذلك، والله أعلم.

---

(١) ابن حنبل، أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله"، تحقيق: محمد الأزهري، ط١، دار الفاروق: القاهرة، (٢٠١٣م)، ٣٩٤/١.

(٢) ابن عدي، عبد الله بن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، تحقيق: عادل أحمد، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٩٩٧م)، ١٧٣/٦.

(٣) البخاري، محمد بن إسماعيل، "التاريخ الكبير، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤٠٧هـ)، ١٥٦/٧، وليست العبارة في المطبوع من التاريخ، ولكن نقلها ابن عدي، ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ١٧١/٧.

(٤) ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٣٥٢/٤.

(٥) ابن أبي حاتم، "العلل"، ٢٢٤/٤.

(٦) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٥٤/٢.

والراوي وإن كان لم يرو عنه غير راو واحد، لكن له من الحديث ما يعلم به ضبطه عن طريق موافقة رواياته لروايات الثقات، وعدم مخالفتهم، ولم يأت بما ينكر عليه، فإن الأئمة يقبلون حديثه، ويصححونه، ويخرجون في مصنفاتهم -كما ذكر ابن الصلاح آنفًا، وأما من كان قليل الحديث، ومع ذلك وجدت المنكرات في حديثه فإن الأئمة يضعفونه، ويحطونه إلى رتبة دنيا من الضبط.

خرّج الترمذي من طريق سعير بن الخمس، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «من صنع إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيرًا فقد أبلغ في الثناء»، سألت محمدًا – يعني البخاري – عن هذا الحديث فقال: هذا منكر، وسعير بن الخمس كان قليل الحديث، ويروون عنه مناكير»(١).

ولا شك أن جهالة الراوي – على ما تقدم بيانه؛ سبب لرد حديثه، فلم يكن نقاد الحديث يقبلون الحديث إلا من المعروفين، باشتهارهم بالطلب، وموافقة الثقات، قال عبد الله بن عون: «لا نكتب الحديث إلا ممن كان عندنا معروفًا بالطلب»(٢)، وقال الشافعي: «نحن لا نقبل خبر من جهلناه، وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير»(٣)، وقال أيضًا: «أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال: سألت ابنا لعبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئًا، فقيل له: إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمام هدى تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم؟، فقال: أعظم والله من ذلك عند الله، وعند من عرف الله، وعند من عقل عن الله: أن أقول ما ليس لي به علم، أو أخبر عن غير ثقة، وكان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب: في أن لا يقبل إلا عمن عُرف، وما لقيت ولا علمت أحدًا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب»(٤).

وقال البيهقي بعد أن ساق خبرًا: «رواة هذا الحديث إلى ابن أخي الزهري أكثرهم مجهولون، ولا يجوز الاحتجاج بأخبار المجهولين»(٥).

وقال الذهبي – بعد أن ترجم لسمرة بن سهم –: لا يعرف، فلا حجة فيمن ليس بمعروف العدالة، ولا انتفت عنه الجهالة»(٦).

وقال ابن رجب الحنبلي: «ظاهر كلام الإمام أحمد: أن خبر مجهول الحال لا يصح ولا يحتج به»(٧).

(١) الترمذي، محمد بن عيسى، "العلل الكبير"، بترتيب القاضي أبي طالب، تحقيق: صبحي السامرائي، ط١، مكتبة عالم الكتب: بيروت، (١٤٠٩هـ)، ص٣١٥.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم، الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ط١، دار إحياء التراث: بيروت، (١٩٥٢م)، ٢/ ٢٨، وابن شاهين، عمر بن احمد، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين"، تحقيق: محمد بن علي، ط١، دار الفاروق: مصر، (١٤٣٠هـ)، ص١٥٠.

(٣) الشافعي، محمد بن إدريس، "اختلاف الحديث"، تحقيق: رفعت عبد المطلب، ط١، دار المعرفة: مصر، (١٤٢٢هـ)، ص١٧.

(٤) الشافعي، محمد بن إدريس، "الأم"، تحقيق: رفعت عبد المطلب، ط١، دار الوفاء: مصر، (٢٠٠١م)، ٧/ ٢٥٦، وأثر ابن عون خرجه الدارمي، عبد الله بن محمد، "المسند"، ط١، دار المغني: السعودية، (١٤١٢هـ)، ١/ ٢٣٧/ ١١٥، ومسلم في "مقدمة الصحيح"، ١/ ١٢ من طريق سفيان ابن عيينة، به.

(٥) البيهقي، أحمد بن الحسين، "الخلافيات"، ط١، دار الصميعي: السعودية، (١٩٩٤م)، ٢/ ١٧٩.

(٦) الذهبي، محمد بن أحمد، "ميزان الاعتدال"، تحقيق: علي محمد، ط١، دار المعرفة: بيروت، (١٣٨٢هـ)، ٢/ ٢٣٤.

(٧) ابن رجب، "شرح علل الترمذي"، ٢/ ٣٤٧.

وقد رد أئمة الحديث كثيرًا من الأخبار، وما قبلوها، وأعلوها بجهالة بعض رواتها، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن شريح بن النعمان الصائدي، وهبيرة ابن يريم، قال: ما أقربهما، قلت يحتج بحديثهما؟ قال: لا، هما شبيهان بالمجهولين»[(١)].

وقال ابن عدي: «في ترجمة أصبغ بن سفيان: قال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: الأصبغ بن سفيان كيف حديثه؟ قال: لا أعرفه، ثم قال ابن عدي: وأصبغ بن سفيان كما قال يحيى بن معين مجهول لا يعرف، وما أظن له إلا شيئًا يسيرًا، ويروي عنه أهل اليمن، ولم يحضرني في وقت ما أمليت له حديث، وهو قليل الرواية جدًا»[(٢)].

وجهالة الراوي قرينة على ضعف مرويّه، يقول المعلمي اليماني رحمه الله: «المجهول إذا روى خبرين لم يتابع عليهما فهو تالف»[(٣)].

وليعلم أن الإمام البخاري عند حكمه بالجهالة فقد يقصد المروي، كما في قوله في ترجمة محمد بن ركانة القرشي: «إسناده مجهول، لا يعرف سماع بعضهم من بعض»[(٤)]، وقد يريد الراوي نفسه، كما في ترجمة أبي المعان – الراوي عن ابن سيرين، قال: أبو المعان، لا يعرف له سماع من ابن سيرين، وهو مجهول»[(٥)]، وكما في قوله في رواية عبد الله بن السري عن محمد بن المنكدر: «لا أعرف عبد الله، ولا له سماع من ابن المنكدر»[(٦)].

والمجهول عند الإمام البخاري هنا هو المجهول بنوعيه، مجهول العين، ومجهول الحال؛ إذ إن هذا التقسيم تقسيم حادث، لم يعرف عند الأئمة المتقدمين[(٧)]، ومن الأدلة على ذلك أن أبا حاتم وهو من الأئمة النقاد سأله ابنه فقال: «سألته عن سعيد بن ذي لعوة فقال: لا يعبأ بحديثه مجهول، لا أعلم روى عنه غير الشعبي، وأبي إسحاق..»[(٨)].

وبالتتبع فقد وجدت الإمام البخاري إذا قال: «إسناده مجهول»، ففي الإسناد علل أخرى منها تعدد المجهولين، بأن يكونوا أكثر من راو، ومنها عدم سماع الرواة من بعضهم، وهذه مسألة أولاها البخاري عناية فائقة – أعني سماع الرواة بعضهم من بعض – فقد قال في ترجمة محمد بن ركانة القرشي إسناده مجهول، لا يعرف سماع بعضهم من بعض»[(٩)]، ومن نظر في كتابه "التاريخ الكبير"، والصحيح عرف احتياطه التام في هذه المسألة، وتنقيره عليها.

---

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣٣٤/٤.

(٢) ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ١٠٣/٢.

(٣) الشوكاني، محمد بن علي، "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، حاشية، ص٢٩٩..

(٤) البخاري، "التاريخ الكبير، ٨٢/١.

(٥) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١٧٠/٢.

(٦) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١٩٧/٣.

(٧) أحمد عبد الله، "منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير"، رسالة دكتوراه، نوقشت في الأردن، جامعة اليرموك، ١٤٢٦هـ، ص٧٠.

(٨) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ١٨/٤.

(٩) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٨٢/١.

ومن القرائن التي يعتمد عليها البخاري في الحكم بالجهالة عدم متابعة الراوي على روايته، فقد قال في ترجمة زيد بن أبي أوفى – وساق له رواية: «وهذا إسناد مجهول، لا يتابع عليه، ولا يعرف سماع بعضهم من بعض»(١).

ومن القرائن أيضًا المخالفة، فقد يكون الراوي مجهولًا، ويخالف، كما قال البخاري في ترجمة سعيد بن ذي لعوة: «عن عمر في النبيذ، روى عنه الشعبي، يخالف الناس في حديثه، لا يعرف، وقال بعضهم: سعيد بن ذي حدان، وهو وهم، قال مسدد حدثنا يحي عن سفيان عن أبي حيان عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر: حرمت الخمر وهي من خمسة والخمر ما خامر العقل»(٢).

والإمام البخاري قد يحكم على الراوي بأنه مجهول، ثم يبين أنه ليس له رواية كثيرة، أو ليس له إلا حديث واحد، وهذا من أسباب جهالة الراوي عنده، والأئمة النقاد كابن المديني، وأحمد، والبخاري، وأبي حاتم الرازي، ونحوهم لا ينظرون إلى عدد الرواة عن الراوي فقط، بل ينظرون إلى كثرة حديثه، واشتهاره بين العلماء، وقد قرر هذا المعنى ابن رجب فقال بعد أن ذكر تصرفات ابن المديني في الحكم بالجهالة على الرواة: «والظاهر أنه – يعني ابن المديني – ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه، ونحو ذلك، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه، وقال في داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص: ليس بالمشهور، مع أنه روى عنه جماعة، وكذا قال أبو حاتم الرازي في إسحاق بن أسيد الخراساني: ليس بالمشهور، مع أنه روى عنه جماعة من المصريين لكنه لم يشتهر حديثه بين العلماء، وكذا قال أحمد في حصين بن عبد الرحمن الحارثي، ليس يعرف، ما روي عنه غير حجاج بن أرطاة وإسماعيل بن أبي خالد روى عنه حديثًا واحدًا، وقال في عبد الرحمن بن وعلة: إنه مجهول، مع أنه روى عنه جماعة، لكن مراده أنه لم يشتهر حديثه ولم ينتشر بين العلماء، وقد صحح – يعني أحمد – حديث بعض من روى عنه واحد، ولم يجعله مجهولًا، قال في خالد بن شمير: لا يُعلَم روى عنه أحد سوى الأسود بن شيبان، ولكنه حسن الحديث، وقال مرة أخرى: حديثه عندي صحيح، وظاهر هذا: أنه لا عبرة بتعدد الرواة، وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات»(٣).

ومن القرائن التي يستعملها الإمام البخاري في قبول خبر الراوي الذي لم يوثق، أن يكون للحديث الذي رواه طرقًا أخرى يستغنى بها عن تعديله، ويعلم بها صحة ما روى، قال ابن حجر: «زاد الحاكم في "علوم الحديث" في شرط الصحيح: أن يكون راويه مشهورًا بالطلب، وهذه الشهرة قدر زائد على مطلق الشهرة التي تخرجه من الجهالة، واستدل الحاكم على ذلك بما أسنده عن عبد الله بن عون قال: «لا يؤخذ العلم إلا ممن شهد له عندنا بالطلب»(٤)، «والظاهر من تصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك، إلا أنهما حيث يحصل للحديث طرق كثيرة يستغنون بذلك عن اعتبار ذلك – والله أعلم»(٥).

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، "التاريخ الأوسط"، تحقيق: تيسير سعد، ط١، مكتبة الرشد: السعودية، (١٤٢٦هـ)، ٩/٣.

(٢) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٤٧١/٣.

(٣) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، «شرح علل الترمذي"، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، مصر، دار السلام، ١٤٣٣هـ)، ٨٣/١.

(٤) تقدم تخريجه في المبحث الأول.

(٥) ابن حجر، أحمد بن علي، "النكت على كتاب ابن الصلاح"، تحقيق: د. ربيع بن هادي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية: السعودية، (١٩٨٤م)، ٢٣٨/١.

ومن الأمثلة على ذلك: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة، المخزومي، القرشي، ترجم له البخاري في "التاريخ: ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال الذهبي: روى عن جده عبد الله، وأمه أم كلثوم، وخالته عائشة، وعنه الزهري، وأبي حازم، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن القطان الفاسي: لا يعرف حاله[1]، ومع ذلك فالبخاري قد خرج حديثه – في الدعاء بالبركة في تمر جابر – في الصحيح؛ لكثرة طرقه[2]؛ فأخرجه من طريق أبي حازم، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «كان بالمدينة يهودي، وكان يسلفني[3] في تمري إلى الجداد[4]، وكانت لجابر الأرض التي بطريق رومة، فجلست فخلا عامًا فجاءني اليهودي عند الجداد ولم أجد منها شيئًا...»، وخرجه أيضًا[5]، من طريق هشام بن عروة، و[6]، من طريق عبيد الله بن عمر بن حفص، كلاهما عن وهب بن كيسان، عن جابر به.

وخرجه أيضًا[7]، من طريق فراس بن يحيى، و[8]، من طريق زكريا بن أبي زائدة، كلاهما عن عامر الشعبي، عن جابر به.

فهذه الطرق المتعددة تغني عن شهرة الراوي من ناحية الضبط، أي أنه قد ضبط مرويّه، ويبقى التعديل، قال ابن حجر: «تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضٍ لعدالته عنده، وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم....، فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفًا بالعدالة، فمن زعم أن أحدًا منهم مجهول، فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته؛ لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحدًا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلًا»[9]، قلت: والبخاري لم يكثر عنه، وإنما خرج له هذا الحديث الواحد فقط.

---

(١) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١/٢٩٦، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢/١١١، ابن حبان، محمد بن حبان، "الثقات"، ط١، الهند، دائرة المعارف العثمانية، (١٩٧٣م)، ٦/٦، الذهبي، محمد بن أحمد، "الكاشف"، تحقيق: أحمد الخطيب، ط١، دار القبلة: السعودية، (١٤١٣هـ)، ١/٢١٦، ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١/١٣٩.

(٢) البخاري، "الصحيح"، ٧/٧٩/٥٤٤٣.

(٣) قال ابن الأثير، «يقال: أسلفت تسليفًا وإسلافًا، والاسم السلف، وهو في المعاملات على وجهين: أحدهما القرض الذي لا منفعة فيه للمقرض غير الأجر والشكر، وعلى المقترض رده كما أخذه، والعرب تسمي القرض سلفًا، والثاني: هو أن يعطى مالًا في سلعة إلى أجل معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف، ابن الأثير، محمد ابن الجزري، "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق: محمود الطناحي، ط١، المكتبة العلمية: بيروت، ١٣٩٩هـ)، ٢/٣٩٠، مادة (سلف).

(٤) الجداد بالفتح والكسر: صرام النخل، وهو قطع ثمرها، يقال جد الثمرة يجدها جدًا، المرجع نفسه، ١/٢٤٤، مادة (جدد).

(٥) في "الصحيح"، ٣/١١٧/٢٣٩٦.

(٦) "الصحيح"، ٣/١٨٧/٢٧٠٩.

(٧) في "الصحيح"، ٤/١٤/٢٧٨١.

(٨) "الصحيح"، ٤/١٩٤/٣٥٨٠.

(٩) ابن حجر، أحمد بن علي، "فتح الباري"، ط١، دار المعرفة: بيروت، ١٣٧٩م)،١/٣٨٤.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للرواة الذين حكم الإمام البخاري على مروياتهم بقوله: «إسناده مجهول» في كتابه التاريخ الكبير

١– قال البخاري: «محمد بن ركانة، القرشي، إسناده مجهول، لا يعرف سماع بعضهم من بعض، وقال لي محمد بن سلام: أخبرني محمد بن ربيعة، حدثنا أبو الحسن العسقلاني، عن أبي جعفر بن محمد بن ركانة، عن أبيه؛ صارع النبي ركانة فصرعه، فقال: سمعت النبي يقول: فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلانس»(١).

محمد بن ركانة القرشي:

روى عن أبيه، روى عنه ابنه أبو جعفر بن محمد، قال ابن مندة: ذكره ابن منيع في الصحابة، وهو تابعي، ونقله ابن الأثير، وارتضاه، وممن ذكره في الصحابة أيضًا: ابن فتحون، وابن بشكوال(٢)، وكذا البغوي، والذي يظهر أنه تابعي، وأمّا من ذكره في الصّحابة؛ فلأجل الحديث الذي ذكره البخاري آنفًا، وفيه عطفًا على الحديث السابق: سمعت رسول الله ﷺ ...»، فتوهم من عدّ محمد بن ركانة في الصّحابة أنه من قوله، وليس كذلك بل هو من قول أبيه ركانة بن عبد يزيد، كما ورد ذلك صريحًا عند أبي داود والترمذي وغيرهما – وسيأتي في التخريج –، وقد ذكره ابن حبان في "الثقات" – ثقات التابعين – وقال: روى عنه ولده، إلا أني لست بمعتمد على إسناد خبره، وذكره ابن حجر في القسم الرابع: وهم من ذكر في الصحابة على سبيل الوهم والغلط، وقال الذهبي: لم يصح حديثه، انفرد به أبو الحسن شيخ لا يدري من هو، وقال أيضًا: «لم يصح خبره»(٣)، وقال ابن حجر: روى عن أبيه أنه صارع النبي ﷺ الحديث، وعنه ابنه أبو جعفر بن محمد وفي إسناده اختلاف، ثم نقل قول البخاري الآنف، وقال عنه: مجهول، وقال أيضًا: وتبين أنه تابعي لا تصح له صحبة، من السادسة.

وأما الحديث فقد علقه البخاري هنا عن محمد بن سلام، وأخرجه أبو داود(٤)، والترمذي(٥)، كلاهما عن قتيبة بن سعيد، وأبو يعلى(٦)، والطبراني(٧)، كلاهما عن أبي كريب محمد بن العلاء، ثلاثتهم (ابن سلام، وقتيبة، وأبو

---

(١) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٨٢/١.

(٢) مغلطاي، علاء الدين، "منتقى الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة"، ط١، دار الرشد: السعودية، (١٩٩٩م) ص٩١٣.

(٣) ابن حبان، محمد بن حبان، "الثقات"، ط١، دائرة المعارف العثمانية: الهند، (١٩٧٣م)، ٣٦٠/٥، الذهبي، ١٧١/٢، الذهبي، محمد بن أحمد، "المغني في الضعفاء"، تحقيق: د. نور الدين عتر، ط١، دار إحياء التراث: قطر، (١٩٩٤هـ)، ٥٧٩/٢، ابن حجر، أحمد بن علي، "تقريب التهذيب"، تحقيق: صغير شاغف، ط١، دار العاصمة: الرياض، (١٤٢١هـ)، ص١١٢٦، ابن الأثير، علي بن محمد، "أسد الغابة في معرفة الصحابة"، ط١، دار إحياء التراث: بيروت، (١٩٩٩٦م)، ٩٣/٥، ابن حجر، أحمد بن علي، "الإصابة في تمييز الصحابة"، ط١، دار هجر: مصر، (٢٠٠٨م)، ٥٠٦/١٠.

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، "السنن"، ط١، دار الكتاب العربي: بيروت، (د. ت)، ٤٠٧٣/٩٥/٤.

(٥) الترمذي، محمد بن عيسى، "السنن"، تحقيق: بشار عواد، ط١، دار الغرب الإسلامي: بيروت، (١٩٩٨م)، ١٩٠٨/٣٨٠/٣.

(٦) أبو يعلى، أحمد بن علي، "المسند"، تحقيق: حسين سليم، ط١، دار المأمون: دمشق، (١٤٠٤هـ)، ١٤١٢/٥/٣.

(٧) الطبراني، سليمان بن أحمد، "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي السلفي، ط٢، دار إحياء التراث: بيروت، (١٩٨٣م)، ٤٦١٦/٧١/٥.

كريب)، عن محمد بن ربيعة، نا أبو الحسن العسقلاني، عن أبي جعفر بن محمد بن علي بن ركانة، عن أبيه: «أن ركانة صارع النبي ﷺ فصرعه النبي ﷺ قال ركانة: وسمعت النبي ﷺ يقول: فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلانس».

والحديث ضعيف لجهالة محمد بن ركانة -كما تقدم في ترجمته، وكذا جهالة أبي الحسن العسقلاني، فقد قال الذهبي: «انفرد به أبو الحسن، شيخ لا يدري من هو»[1]، ولعلة الانقطاع، فقد قال البخاري: «لا يعرف سماع بعضهم من بعض»، يعني سماع أبي جعفر من أبيه محمد، وكذا محمد من أبيه.

والبخاري هنا حكم بالجهالة على السند لسببين فيما يظهر:

الأول: جهالة أبي الحسن، وكذا محمد بن ركانة.

الثاني: عدم ثبوت سماع أبي جعفر بن محمد بن ركانة من أبيه، وعدم سماع أبيه من جده، وقرينة السماع من أقوى القرائن على صحة الحديث، وقد أولاها الإمام البخاري عناية فائقة سواء في "الصحيح"، أو في "التاريخ الكبير"؛ وكثيرًا ما يعل البخاري المرويات بقوله لم يسمع فلان من فلان، ونحوها، ومن ذلك قوله في ترجمة سلمة بن المحبق: «حدثني يسرة بن صفوان، حدثنا محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، سمعت الحسن بن أبي الحسن، سمعت سلمة بن ربيعة بن المحبق، سمعت النبي ﷺ: إن كان استكره جارية امرأته فهي حرة»، ثم قال: «لم يسمع الحسن من سلمة، بينهما قبيصة بن حريث، ولا يصح»[2]، أو لا أعلم لفلان سماع من فلان، ومن قرأ "التاريخ الكبير" له، أو تتبع أسئلة تلميذه الترمذي له عرف ذلك.

٢- قال البخاري: «إسماعيل بن إبراهيم، قال بدل: حدثنا شعبة، عن العلاء ابن أخي شعيب، عن رجل، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن رجل من بني سليم، خطبت إلى النبي ﷺ أمامة بنت عبد المطلب، فأنكحني من غير أن يتشهد»[3].

إسماعيل بن إبراهيم: هكذا ذكره البخاري غير منسوب، قال الحافظ: وعنه العلاء بن أخي شعيب الرازي، لم يرو سوى حديث واحد في النكاح؛ وهو مضطرب، ثم قال: مجهول[4].

والحديث الذي رواه علقه البخاري هنا، وأخرجه أبو داود[5]، والبيهقي[6]، من طريق محمد بن بشار، والبيهقي أيضًا[7]، جميعًا عن بدل بن المحبر، نا شعبة، عن العلاء ابن أخي شعيب الرازي، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن رجل من بني سليم مثله، إلا أن البيهقي قال: عن العلاء بن خالد.

(١) الذهبي، ٣/٥٤٦.
(٢) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٤/٧١.
(٣) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١/٣٤٣.
(٤) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١/٣٤٣، ٢/١٥٦، ابن حبان، "الثقات"، ٦/٣٨، ابن حجر، أحمد بن علي، "تهذيب التهذيب"، ط١، مطبعة دائرة المعارف النظامية: الهند، (١٣٢٦هـ)، ١/٢٨١، تقريب التهذيب، ص١٣٦.
(٥) في "السنن"، ٢/٢٠٤/٢١١٦.
(٦) البيهقي، أحمد بن الحسين، "السنن الكبرى"، ط١، دائرة المعارف: الهند، (١٣٥٢هـ)، ٧/١٤٧/١٣٩٤٧.
(٧) "في السنن الكبرى"، ٧/١٤٧/١٣٩٤٧.

قال البخاري بعده: إسناده مجهول؛ وذلك لجهالة إسماعيل هذا، وكذا العلاء ابن أخي شعيب مجهول أيضًا، وقال الذهبي: «مجهول، تفرد عنه شعبة»[1]، وقال الحافظ: مقبول، والذي يظهر أنه مجهول كما قال الذهبي، فليس فيه إلا ذكر ابن حبان له في "الثقات"، ولم يذكر البخاري عنه سوى شعبة، ثم هو مع الجهالة مضطرب الإسناد، فقد خولف العلاء في إسناده، قال البخاري: «وقال لي محمد بن عقبة السدوسي: حدثنا حفص بن عمر بن عامر السلمي، حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن عباد بن شيبان، عن أبيه، عن جده؛ خطبت إلى النبي ﷺ عمته، ولم يتشهد»، هكذا علقه، وأخرجه من طريق البخاري البيهقي[2].

وذكر البخاري أيضًا اضطراب آخر فقال: حدثني محمد، أبو يحيى، حدثنا كثير بن هشام الكلابي، قال: حدثنا يزيد، قال محمد: وهو ابن عياض المدني، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن علي السلمي، عن أبيه، عن جده؛ أن النبي ﷺ قال له: ألا أنكحك أمامة بنت ربيعة بن الحارث؟ قال: بلى يا رسول الله، قال: قد أنكحتكها»، فللجهالة الحاصلة في الرواة، والاضطراب الواقع في الإسناد قال البخاري: إسناده مجهول.

٣- قال البخاري: «**بريد بن أصرم: قال لنا عفان: حدثنا جعفر بن سليمان، عن عتيبة، عن بريد بن أصرم، سمع عليًا يقول: مات رجل من أهل الصفة، وترك دينارًا، أو درهمًا، فقال رسول الله ﷺ: صلوا على صاحبكم، إسناده مجهول، [عتيبة، وبريد مجهولان]**[3]»[4].

بريد بن أصرم: يروي عن علي بن أبي طالب، وعنه عتيبة، قال الدوري: قلت ليحي: من عتيبة هذا، ومن يزيد بن أصرم؟ فقال: ما سمعت بهما إلا في هذا الحديث، حديث جعفر بن سليمان!، وقال الذهبي: عن علي بخبر منكر، وفيه جهالة، وأورده النسائي والدولابي في الياء المثناة فقالا: يزيد بن أصرم، وتبعهما على ذلك ابن عدي، وقال حمزة الكناني: ويزيد خطأ، وقال مرة أخرى: لا يعرف، وذكر العقيلي عتيبة في ترجمة بريد بن أصرم، وقال: وهو مجهول، وقال الحافظ ابن حجر: مجهول[5].

---

(١) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٥١٣/٦، ابن حبان، "الثقات"، ٥٠٣/٨، ابن حجر، "تهذيب التهذيب، ١٩٤/٨، تقريب التهذيب، ص٧٦٣.

(٢) البيهقي، "السنن الكبرى"، ١٣٩٤٩/١٤٧/٧.

(٣) استدراك من "الكامل في الضعفاء" لابن عدي، ٥٦١/٢، فقد قال: «سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: تزيد بن أصرم سمع عليًا، روى عنه عتيبة، وعتيبة وأصرم مجهولان»، وسماه: تزيدًا بالتاء، ونقله المزي في ترجمته كذلك، المزي، "تهذيب الكمال"، تحقيق: بشار عواد، ط١، مؤسسة الرسالة: بيروت، (١٩٨٠م)، ٤٩/٤، والذهبي في "الكاشف"، ٢٦٥/١، ابن حجر، "تقريب التهذيب"، "ميزان الاعتدال"، ٣٠٤/١.

(٤) "التاريخ الكبير"، ١٤٠/٢.

(٥) ابن معين، يحي بن معين، "التاريخ"، رواية الدوري، ط١، مركز البحث العلمي: مكة، (١٣٩٩هـ)، ٣٠٨/٤، البخاري، "التاريخ الكبير"، ١٤٠/٢، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٤٢٥/٢، ابن حبان، "الثقات"، ٨٢/٤، المزي، "تهذيب الكمال"، ٤٩/٤، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، "الضعفاء والمتروكون"، تحقيق: عبد الله القاضي، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤٠٦هـ)، ١٣٧/١، والذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٣٠٤/١، و"المغني في الضعفاء"، ١٠٢/١، وابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص١٦٥.

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة[١]، وأحمد[٢]، والبخاري[٣]، وعنه العقيلي[٤]، والبزار[٥]، جميعهم عن عفان بن مسلم، به.

وقال البزار مشيرًا إلى غرابة الإسناد: «ولا نعلم روى بريد بن أصرم عن علي إلا هذا الحديث، ولا رواه عنه إلا عتبة أو عتيبة، ولا نعلمه يروى عن علي إلا بهذا الإسناد».

وتابع عفان بنَ مسلم محمد بن عبيد بن حساب، أخرجه الضياء المقدسي[٦]، من طريق محمد بن عبيد بن حساب، ثنا جعفر بن سليمان، به.

وقد حكم البخاري بجهالة الإسناد لوجود عتيبة، وبريد مجهولين، ثم إن بريد لم يعرف بكثرة الرواية، فليس له إلا هذا الحديث الواحد المنكر.

٤- قال البخاري: «بروذعة بن عبد الرحمن: عن أبي الخليل، عن سلمان، عن النبي ﷺ، قال: سميت، يعني الحسن والحسين، باسم ابني هارون، قاله لنا مالك بن إسماعيل، عن عمرو بن حريث، عن بروذعة، إسناده مجهول[٧]»[٨].

بروذعة بن عبد الرحمن: قال ابن حبان: يروي عن أنس بن مالك، وأبي الخليل، روى عنه عمرو بن حريث، يروي بروذعة أحاديث مناكير لا أصول لها، يهم فيها؛ لأن الحديث لم يكن من صناعته، كان يأتي بالشيء بعد الشيء على الوهم فلا يجوز الاحتجاج بخبره، وقال الذهبي: منكر الحديث بمرة، وقال ابن حجر: ليس لبروذعة غير هذا الحديث، فهو مجهول[٩]، فالذي يظهر: أنه منكر الحديث.

والحديث علقه البخاري هنا عن مالك بن إسماعيل، أخرجه الطبراني[١٠]، من طريقه مالك بن إسماعيل، به، وعنده تسمية ابني هارون: شبرًا وشبيرًا».

---

(١) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، "المصنف"، تحقيق: محمد عوامة، ط١، دار القبلة: السعودية، (١٤٢٧هـ)، ١٢١٤٩/٤٤٧/٧.

(٢) ابن حنبل، أحمد بن حنبل، "المسند"، ط١، دار المنهاج: السعودية، (١٤٣١هـ)، ٧٩٩/٢٢٩/١.

(٣) "التاريخ الكبير"، ١٤٠/٢.

(٤) العقيلي، محمد بن عمرو، "الضعفاء الكبير"، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤٠٤هـ)، ١٥٧/١.

(٥) البزار، أحمد بن عمرو، "المسند"، ط١، مكتبة العلوم والحكم: السعودية، (١٤٠٩هـ)، ١٢١٤٩/٤٤٧/٣.

(٦) الضياء المقدسي، "المختارة"، ط١، دار خضر: بيروت، (٢٠٠٠م)، ٤٠٢/٢٢/٢.

(٧) قال الألباني: يشير إلى بروذعة، وعمرو، الألباني، ناصر الدين، "سلسلة الأحاديث الموضوعة"، ط١، دار المعارف: الرياض، (١٤١٢هـ)، ١٨١/٨.

(٨) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١٤٧/٢.

(٩) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١٤٧/٢، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٤٣٩/٢، ابن حبان، محمد بن حبان، "المجروحين"، تحقيق: حمدي السلفي، ط١، دار الصميعي: السعودية، (١٤٢٠هـ)، ٢٢٧/٤، الذهبي، محمد بن أحمد، "ديوان الضعفاء"، تحقيق: حماد الأنصاري، ط٢، مكتبة النهضة الحديثة: مكة، (١٣٨٧هـ)، ص٤٥، ابن حجر، أحمد بن علي، "لسان الميزان"، ط٢، مؤسسة الأعلمي: بيروت، (١٣٩٠هـ)، ٧/٢.

(١٠) "المعجم الكبير"، ٦١٦٨/٢٦٣/٦.

وبرذعة مجهول كما تقدم، وكذا تلميذه عمرو بن حريث مجهول أيضًا[١]، وليس لبرذعة غير هذا الخبر، وسنده مجهول كما قال البخاري آنفًا، ثم هو منكر لتفرد هذين المجهولين به.

٥- قال البخاري: «**برية بن عمر بن سفينة، مولى النبي ﷺ، عن أبيه، سمع منه ابن أبي فديك، إسناده مجهول**»[٢].

برية بن عمر: بن سفينة مولى النبي ﷺ، أبو عبد الله المدني، اسمه إبراهيم، وبرية لقب غلب عليه، روى عنه ابن فديك، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي وغيره، قال العقيلي: لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به، ثم ساق له حديث: «أكل النبي ﷺ من لحم الحبارى[٣]»، وقال ابن حبان: يخالف الثقات في الروايات، ويروي عن أبيه ما لا يتابع عليه من رواية الإثبات، فلا يحل الاحتجاج بخبره بحال، وقال: كان ممن يخطئ، وساق ابن عدي له ثلاثة أحاديث ثم قال: ولبريه هذا، عن أبيه، عن جده أحاديث، وإنما ذكرته في كتابي هذا ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلامًا؛ لأني رأيت أحاديثه لا يتابعه عليها الثقات، ولبرية غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير، وأرجو أنه لا بأس به، وقال الذهبي: لين، وقال ابن حجر: مستور، والذي يظهر: أنه مجهول، والبخاري يرى أنه مجهول؛ ولذا حكم على الإسناد بأنه مجهول[٤].

ورواية برية التي أشار إليها البخاري هنا بينها العقيلي[٥] فقال: حدثنا سعيد بن عثمان أبو أمية الأهوازي، حدثنا علي بن بحر، حدثنا ابن أبي فديك، عن بريه بن عمر بن سفينة، عن أبيه، عن جده قال: «دخلت على رسول الله ﷺ وهو يأكل لحم حبارى».

والحديث أخرجه أبو داود[٦]، والترمذي[٧]، من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، والبزار[٨]، عن النضر بن طاهر، والعقيلي[٩]، والبيهقي[١٠]، من طريق ابن أبي فديك، ثلاثتهم (إبراهيم، والنضر، وابن أبي فديك) عن برية، به.

وهو حديث ضعيف لجهالة برية، وجهالة أبيه أيضًا، فقد قال الدارقطني في ترجمة برية: «حدث عنه أبو معشر البراء، لا يعرف أبوه إلا به»[١١]، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[١٢]، وقال ابن

---

(١) نقله الألباني عن ابن عدي، ولم أجده في المطبوع، الألباني، "سلسلة الأحاديث الموضوعة"، ١٨٤/٨.
(٢) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١٤٩/٢.
(٣) الحبارى: طائر معروف، ابن منظور، "لسان العرب"، ١٦٠/٤.
(٤) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١٤٩/٢، ابن حبان، "المجروحين"، ١٠٨/١، و"الثقات"، ١١٩/٦، العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٣٥٨/١، ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٢٤٧/٢، الذهبي، "الكاشف"، ٢٦٥/١، ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص١١٢.
(٥) والإمام أبو جعفر العقيلي له كلام دقيق في بيان مقاصد أئمة النقد المجملة.
(٦) "السنن"، ٣٧٩٧/٤١٦/٣.
(٧) "السنن"، ١٨٢٨/٤١٣/٣.
(٨) "المسند"، ٣٨٣٦/٢٨٥/٩، وفي "الشمائل"، ط١، دار الغرب: بيروت، (٢٠٠٠م)، ١٥٥/١٠٢/١.
(٩) "الضعفاء الكبير"، ٣٥٨/١.
(١٠) "السنن الكبرى"، ١٩٤٦٨/٣٢٢/٩.
(١١) الدارقطني، علي بن عمر، "الضعفاء والمتروكين"، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، ط١، السعودية، مجلة الجامعة الإسلامية، (١٤٠٣هـ)، ٢٥٠/١.
(١٢) الترمذي، "السنن"، ١٨٢٨/٤١٣/٣.

القيسراني: «تفرد به برية بن عمر عن أبيه»[(١)]، وقال العقيلي: «لم يتابع برية عليه»[(٢)]، وقال الحافظ: «إسناده ضعيف؛ ضعفه العقيلى وابن حبان»[(٣)].

وقد حكم البخاري بجهالة الإسناد لوجود مجهولين فيه، برية، وأبيه، وتفرد برية به.

٦- قال البخاري: «سليمان ابن أبي عثمان، التجيبي، عن حاتم بن عدي، روى عنه: سالم بن غيلان، إسناده مجهول»[(٤)].

سليمان بن أبي عثمان، التجيبي: روى عن حاتم بن عدي، أو عدي بن حاتم، روى عنه سالم بن غيلان، وعمرو بن الحارث، قال ابن أبي حاتم: «سليمان بن أبي عثمان التجيبي، روى عن حاتم بن عدي، روى عنه سالم بن غيلان، سمعت أبي يقول ذلك، وسمعته يقول: هؤلاء مجهولون»، وقال الدارقطني عن هؤلاء الثلاثة فيما نقله عنه البرقاني: «مصريون متروكون»، وقال الذهبي عن سليمان بن أبي عثمان: مجهول[(٥)]، وبهذا الإسناد المسلسل بالمجاهيل روي عدد قليل من الأحاديث، منها حديث: «لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الإفطار وأخروا السحور»، أخرجه أحمد[(٦)]، والطحاوي[(٧)]، كلاهما من طريق ابن لهيعة، عن سالم بن غيلان، عن سليمان بن أبي عثمان، عن عدي بن حاتم الحمصي، عن أبي ذر به مرفوعًا، وهو حديث ضعيف جدًا؛ لتفرد هؤلاء المجهولين به، ولا يصح عن أبي ذر، وأعله الهيثمي فقال: «فيه سليمان بن أبي عثمان، قال أبو حاتم: مجهول»[(٨)]، ومنكر أيضًا لمخالفته الأحاديث الثابتة وليس فيها ذكر تأخير السحور، منها ما أخرجه مالك[(٩)]، ومن طريقه البخاري[(١٠)]، مسلم[(١١)]، عن يحيى بن يحيى، كلاهما عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر».

---

(١) ابن طاهر المقدسي، "أطراف الغرائب والأفراد»، تحقيق: جابر السريع، ط١، دار التدمرية: السعودية، (١٤٢٨هـ)، ٤١٧/١.

(٢) العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٣٥٨/١، ولينظر أيضًا: ابن طاهر المقدسي، "تذكرة الحفاظ"، تحقيق: حمدي السلفي، ط١، دار الصميعي: السعودية، (١٤١٥هـ).

(٣)ابن حجر، أحمد بن علي، "التلخيص الحبير"، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٩٨٩م)، ٣٨٠/٤.

(٤) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٢٩/٤.

(٥) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ١٣٤/٤، ميزان الاعتدال"، ٢١٤/٢، البرقاني، أحمد بن محمد، "سؤالات البرقاني للدارقطني"، تحقيق: محمد علي، ط١، دار الفاروق: مصر، (١٤٢٧هـ)، ص٨٣، ولينظر أيضًا: ابن رجب، عبد الرحمن بن رجب، "فتح الباري"، ط١، مكتبة الغرباء: السعودية، (١٤١٧هـ)، ٣٢٣/٥.

(٦) ابن حنبل، "المسند"، ٢١٧٠٧/٤٩٧١/٩.

(٧) الطحاوي، أحمد بن محمد، "شرح معاني الآثار"، ط١، دار عالم الكتب: بيروت، (١٤١٤هـ)، ٨٦٧/١٤٠/١.

(٨) الهيثمي، علي بن أبي بكر، "مجمع الزوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، ط١، مكتبة القدسي: مصر، (١٤١٤هـ)، ١٥٤/٣.

(٩) الأصبحي، مالك بن أنس، "الموطأ"، ط١، مؤسسة زايد: الإمارات، (١٤٢٥هـ)، ١٠١١/٤١١/١.

(١٠) البخاري، محمد بن إسماعيل، "الصحيح"، ط١، دار طوق النجاة: بيروت، (١٤٢٢هـ)، ١٩٥٧/٣٦/٣.

(١١) مسلم بن الحجاج، "الصحيح"، ط١، دار الجيل: بيروت، (١٩٨٤)، ١٠٩٨/١٣١/٣.

وكذا ما أخرجه أحمد[1]، من طريق رشدين بن سعد، عن سالم بن غيلان التجيبي، حدثه أن سليمان بن أبي عثمان، حدثه عن حاتم بن أبي عدي، أو عدي بن حاتم الحمصي، عن أبي ذر قال: قلت لرسول الله ﷺ: «إني أريد أن أبيت عندك الليلة فأصلي بصلاتك..»، الحديث، وكذا ما أخرجه أحمد أيضًا[2]، من طريق ابن لهيعة، عن سالم بن غيلان، عن سليمان بن أبي عثمان، عن عدي بن حاتم الحمصي، عن أبي ذر، أن النبي ﷺ قال لبلال: «أنت يا بلال تؤذن إذا كان الصبح ساطعًا في السماء...»، الحديث، ويقال فيها ما قيل في الحديث السابق، وقد حكم البخاري بجهالة الإسناد لتسلسله بهؤلاء المجاهيل، والله أعلم.

٧- قال البخاري: «**سَليط بن عبد الله، عن ذهيل، قاله شهاب، عن حماد بن سلمة، عن حجاج، إسناده مجهول**»[3].

سَليط بن عبد الله الطُّهَوري، التميمي: روى عن ذهيل بن عوف، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، روى عنه حجاج بن أرطاه، وجسر بن فرقد، وذكر المزي أن له رواية عن عبد الله بن عمر، وتعقبه ابن حجر فقال: وفي روايته عن ابن عمر نظر، وإنما يروي عنه سليط بن عبد الله بن يسار، كذا ذكر البخاري وابن حبان، ويؤيده أن الراوي عنه عن ابن عمر اسمه خالد؛ وقد ذكر غير واحد أن خالد انفرد بالرواية عنه، وقال الذهبي: وثق، وقال ابن حجر: مجهول، والذي يظهر أنه مجهول كما قال البخاري، وابن حجر، ولو ذكره ابن حبان في "الثقات"؛ إذ إن كثيرًا من الرواة التي يذكرهم ابن حبان في "الثقات"، ولا يذكر فيهم تعديلًا يكونون مجهولين، وقد فصل العلامة المعلمي اليماني – رحمه الله – الحكم في توثيق ابن حبان فقال: «والتحقيق أن توثيقه على درجات، الأولى: أن يصرح به كأن يقول «كان متقنًا» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك، الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم، الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة، الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة، الخامسة: ما دون ذلك، فالأولى: لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل»[4]، والذي يظهر: أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول، ويدل على ذلك صنيع الذهبي وابن حجر فإنهم نادرًا ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة، والله أعلم[5].

---

(١) في "المسند"، ٥٠٢٢/٩/٢١٩٠٣.

(٢) "في المسند"، ٥٠٢٣/٩/٢١٩٠٧.

(٣) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١٩١/٤.

(٤) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، "التنكيل"، تحقيق: ناصر الدين الألباني، ط٢، المكتب الإسلامي: بيروت، (١٤٠٦هـ)، ٤٥٥/١.

(٥) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١٩١/٤، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢٨٦/٤، ابن حبان، "الثقات"، الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٢٧٧/٣، المزي، "تهذيب الكمال"، ٣٣٧/١١، ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١٦٣/٤، و"تقريب التهذيب"، ص٤٠٣.

والحديث الذي أشار إليه البخاري بينه الذهبي فقال: «وقد روى ابن ماجه حديثا لحجاج ابن أرطاة عنه عن ذهيل بن عوف، قال البخاري: إسناده مجهول»[١]، والحديث أخرجه ابن ماجة[٢]، والبيهقي[٣]، كلاهما من طريق إسماعيل بن بشر بن منصور، والدارقطني[٤]، من طريق أبي الأشعث، كلاهما عن عمر بن علي المقدمي، وعلقه البخاري هنا عن شهاب، وأخرجه البزار[٥]، من طريق عمر بن موسى، كلاهما (شهاب، وابن موسى) عن حماد بن سلمة، كلاهما (المقدمي، وحماد) عن حجاج بن أرطاة، عن سليط بن عبد الله الطهوي، عن ذهيل بن عوف بن شماخ الطهوي، حدثنا أبو هريرة، قال: «بينما نحن مع رسول الله ﷺ في سفر، إذ رأينا إبلًا مصرورةً[٦] بعضاه[٧] الشجر، فثبنا[٨] إليها، فنادانا رسول الله ﷺ فرجعنا إليه، فقال: إن هذه الإبل لأهل بيت من المسلمين، هو قوتهم ويمنهم بعد الله، أيسركم لو رجعتم إلى مزاودكم[٩] فوجدتم ما فيها قد ذهب به؟ أترون ذلك عدلًا؟ قالوا: لا، قال: فإن هذا كذلك، قلنا: أفرأيت إن احتجنا إلى الطعام والشراب؟ فقال: كل ولا تحمل، واشرب ولا تحمل».

والحديث ضعيف لجهالة سليط بن عبد الله، وكذا شيخه ذهيل جهول أيضًا، فقد قال الذهبي عنه: ما روى عنه سوى سليط بن عبد الله الطهوري، له حديث واحد، وقال ابن حجر: مجهول»[١٠].

وقد اختلف على حجاج فيه أيضًا، قال الدارقطني: «يرويه الحجاج بن أرطأة واختلف عنه؛ فرواه شريك، عن الحجاج، عن سليط بن عبد الله، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وخالفه هشام الدستوائي، وحماد بن سلمة، فروياه عن حجاج، عن سليط، عن ذهيل بن عوف بن شماخ، عن أبي هريرة وهو الصحيح»[١١]، وكما هو معلوم فترجيح الدارقطني للوجه الذي ساقه البخاري لا يعني تصحيحه، إنما رجحانه على الوجه الآخر.

وقد حكم البخاري بجهالة الإسناد لوجود هذين المجهولين فيه، وللاختلاف الحاصل فيه، والله أعلم.

---

(١) الذهبي، "ميزان الاعتدال، ٣/٢٧٧.

(٢) ابن ماجة، محمد بن يزيد،"السنن"، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، دار الرسالة: بيروت، (١٤٣٠هـ)، ٣/٤٠١/٢٣٠٣.

(٣) في "السنن الكبرى"، ٩/٣٦١/١٩٧٢١.

(٤) الدارقطني، علي بن عمر، "المؤتلف والمختلف"، تحقيق: د. موفق بن عبد الله، ط١، دار الغرب: بيروت، (١٤٠٦هـ)، ٢/٩٨٢.

(٥) "المسند"، ١٧/١٨٤/٩٨١٢.

(٦) المصراة: الإبل ونحوها التي تصر أخلافها ولا تحلب أيامًا حتى يجتمع اللبن في ضرعها، فإذا حلبها المشتري استغزره، ابن الثير، "النهاية في غريب الحديث والأثر"، ٣/٢٧، مادة: صرا.

(٧) العضاه: كل شجر عظيم له شوك، الواحدة: عضة بالتاء، المصدر نفسه، ٣/٢٥٥.

(٨) ثبنا: أي رجعنا، المصدر نفسه، ١/٢٢٧.

(٩) المزاود: جمع مزادة، وهي الظرف الذي يحمل فيه الماء، المصدر نفسه، ٤/٣٢٤.

(١٠) الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٢/٣٤، ابن حجر، "تقري بالتهذيب"، ص٣١٣.

(١١) الدارقطني، علي بن عمر، "العلل"، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، ط١، دار طيبة: السعودية، (١٤٠٥هـ)، ٩/٣٠٨.

٨- قال البخاري: «**عباد ابن أبي موسى، عن [مسلم]**[١] **بن زياد، عن ميمونة، رضي الله عنها، روى عنه يحيى بن سليم الطائفي، إسناده مجهول**»[٢].

عباد بن أبي موسى: الحجازي، روى عن سلم بن زياد، روى عنه يحيى بن سليم، ذكره ابن عدي، ونقل قول البخاري فيه، ثم قال: وهو كما قال البخاري إسناده ليس بمعروف؛ إنما هو حديث واحد، وقال الحافظ: حجازي مجهول[٣].

وكذا مسلم بن زياد الشامي، ذكره البخاري وسكت عنه، وقال ابن القطان: «لا يعرف روى عنه غير بقية، وحاله مجهولة»[٤].

وليس له إلا هذا الحديث الواحد -كما قال ابن عدي آنفًا - ولم أجد من أخرجه سوى إشارة البخاري له، ونقل العلماء عن البخاري فيه.

٩- قال البخاري: «**عمر بن سفينة، مولى النبي ﷺ، عن أبيه، روى عنه ابنه بريه، إسناده مجهول**»[٥].

تقدم له ذكر في ترجمة ابنه إبراهيم، من هذا البحث، وقال أبو زرعة الرازي: صدوق، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال العقيلي: عمر بن سفينة عن أبيه، عن جده، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به، وقال ابن حبان: يخطئ، وقال ابن عدي: روى عنه ابنه بريه إسناد مجهول، وساق له عددًا قليلًا من الأحاديث ثم قال: ولعمر بن سفينة غير ما ذكرت من رواية ابنه بريه عنه أحاديث، وهي أحاديث إفرادات لا تروى إلا من طريق بريه عن أبيه، وقال الذهبي: عن أبيه في أكل الحبارى، لا يعرف، ثم نقل قول البخاري، وأبي زرعة ثم قال: وتفرد برية عن أبيه بمناكير، وقال ابن حجر: صدوق، والذي يظهر: أنه مجهول كما قال البخاري، والذهبي؛ إذ ليس له في الكتب الستة سوى حديث واحد رواه عن أبيه، عن جده قال: «أكلت مع النبي ﷺ لحم حبارى»، وتقدم تخريجه في ترجمة ابنه برية، والحكم عليه، وقد قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه[٦].

---

(١) في "التاريخ الكبير"، ٤٢/٦، سلم، وهو خطأ، والتصويب من بقية المصادر، ينظر: "الكامل" لابن عدي ٥٥٢/٥، وتهذيب الكمال، ١٦٦/١٤.

(٢) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٤٢/٦.

(٣) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٤٢/٦، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٨٧/٦، ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٥٥٢/٥، الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٣٧٨/٢، ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١٠٧/٥، و"تقريب التهذيب"، ص٤٨٣.

(٤) ابن القطان الفاسي، "بيان الوهم والإيهام"، تحقيق: الحسين سعيد، ط١، دار طيبة الخضراء: السعودية، (١٤١٨هـ)، ٦٤٦/٤.

(٥) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١٦٠/٦.

(٦) البخاري، "التاريخ الكبير"، ١٦٠/٦، أبو زرعة الرازي، "الضعفاء"، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، (١٤٠٢)، ٩١٥/٣، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ١١٣/٦، ابن حبان، "الثقات"، ١٤٩/٥، العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ١٦٨/٣، الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٢٠١/٣، ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص٧٢٠.

١٠- قال البخاري: «سلمة بن شريح، عن عبادة بن الصامت: أوصانا النبي ﷺ بسبع، وقال: من ترك الصلاة فليس من الله، قاله لنا ابن أبي مريم عن نافع بن يزيد، سمع سيار بن عبد الرحمن، عن يزيد بن قوذر، قال أبو عبد الله: لا يعرف إسناده»(١).

سلمة بن شريح: حكم البخاري بجهالته هنا، وقال الذهبي: لا يعرف(٢)، وكذا تلميذه يزيد بن قوذر، مجهول الحال، فقد ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: روى عنه المصريون، وقال ابن أبي حاتم: روى عنه عبد الله بن عياش بن عباس، وسيار بن عبد الرحمن الصدفي، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، وليس له إلا هذا الحديث(٣).

والحديث الذي أشار إليه البخاري أخرجه المروزي(٤)، والشاشي(٥)، واللالكائي(٦)، والضياء المقدسي(٧)، جميعهم من طرق عن يزيد بن قوذر، عن سلمة بن شريح، عن عبادة بن الصامت قال: «أوصانا رسول الله ﷺ بسبع خلال فقال: لا تشركوا بالله شيئًا وإن قطعتم أو حرقتم أو صلبتم، ولا تتركوا الصلاة متعمدين فمن تركها متعمدًا فقد خرج من الملة، ولا تركبوا المعصية فإنها سخط الله، ولا تقربوا الخمر فإنها رأس الخطايا كلها، ولا تفروا من الموت أو القتل وإن كنتم فيه، ولا تعص والديك وإن أمراك أن تخرج من الدنيا كلها فاخرج، ولا تضع عصاك عن أهلك وأنصفهم من نفسك»، وهو حديث ضعيف لوجود المجهولين فيه، بل قال الألباني: منكر بهذا السياق، ثم قال: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة سلمة بن شريْح، ويزيد بن قوذر(٨).

الخاتمة:

من أبرز نتائج البحث:

١- قول الحاكم في تعريف المجهول: «هو من لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحدٍ) قول انتقده العلماء، وتعقبوه في ذلك.

٢- خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة من الرواة ليس لهم غير راوٍ واحدٍ، وهذا يدل على أنه لا ينظر إلى عدد الرواة عن الراوي فقط، بل ينظر إلى شهرة الراوي، وكثرة حديثه، وإتقانه، وهذا منهج أئمة النقد كشيخه ابن المديني، وأحمد.

٣- إذا قال أئمة النقد عن الراوي: (مجهول)، فالمراد أنه لم يوثقه إمام معتبر، ولم يشتهر حديثه.

---

(١) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٤/٧٥.

(٢) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٤/٧٥، ابن حبان، "الثقات"، ٤/٣١٨، الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٢/١٩٠.

(٣) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٨/٣٥٣، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٩/٢٨٤، ابن حبان، "الثقات"، ٧/٦٢٦.

(٤) المروزي، محمد بن نصر، "تعظيم قدر الصلاة"، ط١، مكتبة الدار: السعودية، (١٤٠٦هـ)، ٢/٨٨٩، ٩٢٠.

(٥) الشاشي، الهيثم بن كليب، "المسند"، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط١، مكتبة العلوم والحكم: السعودية، (١٤١٠هـ)، ٣/٢١١/١٣٠٩.

(٦) اللالكائي، هبة الله بن الحسن، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ط١، دار طيبة: السعودية، (١٤٢٣هـ)، ٤/٩٠٣/١٥٢٢.

(٧) في "المختارة"، ٨/٢٨٧/٣٥٠.

(٨) الألباني، "سلسلة الأحاديث الضعيفة"، ١٢/٩٨٠.

٤- قلة حديث الراوي سبب لأن يكون في عداد المجهولين.

٥- الأصل في حديث المجهول: أنه مردود، إلا إذا احتفت به القرائن التي تجعله مقبولًا، كأن يكون للحديث طرقًا كثيرة يعلم بها صحته، أو يأتي الخبر من طريق راوٍ متقن عنه.

٦- قال المعلمي رحمه الله: «المجهول إذا روى خبرين لم يتابع عليهما فهو تالف».

٧- إذا قال البخاري: (إسناده مجهول) فقد يعني الراوي، وقد يعني روايته.

٨- المجهول عند الإمام البخاري هو من لم يوثقه معتبر، وليس له من الحديث ما يعلم به ضبطه.

٩- بالتتبع وجدت أن الإمام البخاري إذا قال عن الخبر: (إسناده مجهول) ففي الإسناد علل أخرى كتعدد المجهولين، بأن يكونوا أكثر من راوٍ، وكذا عدم سماع الرواة بعضهم من بعض.

١٠- من القرائن التي يعتد عليها البخاري في الحكم بالجهالة: المخالفة، وقلة حديث الراوي، أو نكارته.

١١- من القرائن التي يعتمد عليها البخاري في تصحيح حديث المجهول: أن يكون له طرقًا كثيرة يعلم بها أن الراوي قد حفظ خبره، وضبطه.

١٢- أولى البخاري ثبوت سماع الرواة بعضهم من بعض عناية فائقة، وهي من أقوى القرائن على صحة الحديث.

١٣- الإمامان: العقيلي، وابن عدي، لهما جهود كبيرة في تفسير كلام البخاري، وذكر ما يعني بإشاراته، سواء في أقواله النقدية، أو إشاراته للأحاديث التي أنكرت على الراوي.

١٤- كثير من الرواة الذين يذكرهم ابن حبان في "الثقات"، ولا يذكر فيهم جرحًا ولا تعديلًا يكونون مجهولين.

١٥- إذا صرح ابن حبان بتوثيق الراوي بأن يقول: (هو متقن، أو مستقيم الحديث) ونحو ذلك فتوثيقه لا يقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعله أثبت من كثير منهم.

ويوصي الباحث بجمع الرواة الذين ذكرهم ابن حبان في "الثقات" دون توثيق لهم، وحكم عليهم الذهبي بالجهالة، وكذا الذين ذكرهم ابن حبان في "الثقات" وحكم عليهم ابن حجر بالجهالة، وتتبع مروياتهم ومنهج الأئمة في التخريج لهم، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. "*المصنف*". تحقيق: محمد عوامة، ط١، دار القبلة: السعودية، (١٤٢٧هـ).

ابن الأثير، علي بن محمد. "*أسد الغابة في معرفة الصحابة*". ط١، دار إحياء التراث: بيروت، (١٩٩٦م).

ابن الأثير، محمد ابن الجزري. "*النهاية في غريب الحديث والأثر*". تحقيق: محمود الطناحي، ط١، المكتبة العلمية: بيروت، (١٣٩٩هـ).

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. "*الضعفاء والمتروكون*". تحقيق: عبد الله القاضي، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤٠٦هـ).

ابن حبان، محمد بن حبان. "*الثقات*". ط١، دائرة المعارف العثمانية: الهند، (١٩٧٣م).

ابن حبان، محمد بن حبان. "*المجروحين*"، تحقيق: حمدي السلفي، ط١، دار الصميعي: السعودية، (١٤٢٠هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي." *الإصابة في تمييز الصحابة*". تحقيق: عبد الله التركي، ط١، دار هجر: مصر، (٢٠٠٨م).

ابن حجر، أحمد بن علي." *النكت على كتاب ابن الصلاح*". تحقيق: د. ربيع بن هادي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية: السعودية، (١٩٨٤م).

ابن حجر، أحمد بن علي." *فتح الباري*". ط١، دار المعرفة: بيروت، (١٣٧٩م).

ابن حجر، أحمد بن علي. " *التلخيص الحبير*". ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٩٨٩م).

ابن حجر، أحمد بن علي. " *تقريب التهذيب*". تحقيق: صغير شاغف، ط:١، دار العاصمة: الرياض، (١٤٢١ه).

ابن حجر، أحمد بن علي. " *تهذيب التهذيب*". ط١، مطبعة دائرة المعارف النظامية: الهند، (١٣٢٦ه).

ابن حجر، أحمد بن علي. " *لسان الميزان*". ط٢، مؤسسة الأعلمي: بيروت، (١٣٩٠ه).

ابن حنبل، أحمد بن حنبل. " *العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله*". تحقيق: محمد الأزهري، ط١، دار الفاروق: القاهرة، (٢٠١٣).

ابن حنبل، أحمد بن حنبل. " *المسند*". ط١، دار المنهاج: السعودية، (١٤٣١ه).

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. "*شرح علل الترمذي*". تحقيق: نور الدين عتر، ط١، دار السلام: مصر، (١٤٣٣ه).

ابن رجب، عبد الرحمن بن رجب. " *فتح الباري*". ط١، مكتبة الغرباء: السعودية، (١٤١٧ه).

ابن شاهين، عمر بن احمد. " *تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين*". تحقيق: محمد بن علي، ط١، دار الفاروق: مصر، (١٤٣٠ه).

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. "*معرفة أنواع علوم الحديث*". تحقيق: د. ماهر الفحل، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (٢٠٠٢م).

ابن طاهر المقدسي. "*أطراف الغرائب والأفراد*". تحقيق: جابر السريع، ط١، دار التدمرية: السعودية، (١٤٢٨ه).

ابن طاهر المقدسي، "*تذكرة الحفاظ*"، تحقيق: حمدي السلفي، ط١، دار الصميعي: السعودية، (١٤١٥ه).

ابن عدي، عبد الله بن عدي. " *الكامل في ضعفاء الرجال*". تحقيق: عادل أحمد، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٩٩٧م).

ابن فارس، أحمد بن فارس. "*معجم مقاييس اللغة*". تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، دار الفكر: بيروت، (١٩٧٩م).

ابن القطان الفاسي. "*بيان الوهم والإيهام*". تحقيق: الحسين سعيد، ط١، دار طيبة الخضراء: السعودية، (١٤١٨ه).

ابن ماجة، محمد بن يزيد. " *السنن*". تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، دار الرسالة: بيروت، (١٤٣٠ه).

ابن معين، يحيى بن معين. " *التاريخ*". رواية الدوري، ط١، مركز البحث العلمي: مكة، (١٣٩٩ه).

أبو داود، سليمان بن الأشعث. " *السنن*". ط١، دار الكتاب العربي: بيروت، (د. ت).

أبو زرعة الرازي. " *الضعفاء*". تحقيق: د. سعدي الهاشمي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية: المدينة النبوية، ١٤٠٢).

أبو يعلى، أحمد بن علي. " *المسند*". تحقيق: حسين سليم، ط١، دار المأمون: دمشق، (١٤٠٤ه).

أحمد عبد الله. "*منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير*". رسالة دكتوراه، نوقشت في الأردن، جامعة اليرموك، (١٤٢٦ه).

الأصبحي، مالك بن أنس. "*الموطأ*". ط١، مؤسسة زايد: الإمارات، (١٤٢٥هـ).
الألباني، ناصر الدين. "*سلسلة الأحاديث الموضوعة*". ط١، دار المعارف: الرياض، (١٤١٢هـ).
البخاري، محمد بن إسماعيل. "*التاريخ الأوسط*". تحقيق: تيسير سعد، ط١، مكتبة الرشد: السعودية، (١٤٢٦هـ).
البخاري، محمد بن إسماعيل. "*التاريخ الكبير*". ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤٠٧هـ).
البخاري، محمد بن إسماعيل. "*الصحيح*". ط١، دار طوق النجاة: بيروت، (١٤٢٢هـ).
البرقاني، أحمد بن محمد. "*سؤالات البرقاني للدارقطني*". تحقيق: محمد علي، ط١، دار الفاروق: مصر، (١٤٢٧هـ).
البزار، أحمد بن عمرو. "*المسند*". ط١، مكتبة العلوم والحكم: السعودية، (١٤٠٩هـ).
البيهقي، أحمد بن الحسين. "*السنن الكبرى*". ط١، دائرة المعارف: الهند، (١٣٥٢هـ).
البيهقي، أحمد بن الحسين. "*الخلافيات*". ط١، دار الصميعي: السعودية، (١٩٩٤م)،
الترمذي، محمد بن عيسى. "*السنن*". تحقيق: بشار عواد، ط١، دار الغرب الإسلامي: بيروت، (١٩٩٨م).
الترمذي، محمد بن عيسى. "*الشمائل*". ط١، دار الغرب: بيروت، (٢٠٠٠م).
الترمذي، محمد بن عيسى. "*العلل الكبير*"، بترتيب القاضي أبي طالب. تحقيق: صبحي السامرائي، ط١، مكتبة عالم الكتب: بيروت، (١٤٠٩هـ.
الخطيب البغدادي. "*الكفاية في علم الرواية*". تحقيق: ماهر ياسين، ط١، دار ابن الجوزي: السعودية، (١٤٢٦هـ).
الدارقطني، علي بن عمر. "*الضعفاء والمتروكين*". تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، ط١، السعودية (١٤٠٣هـ).
الدارقطني، علي بن عمر. "*العلل*". تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، ط١، دار طيبة: السعودية، (١٤٠٥هـ).
الدارمي، عبد الله بن محمد."المسند". (ط:١، السعودية، دار المغني، ١٤١٢هـ).
الذهبي، محمد بن أحمد. "*الكاشف*". تحقيق: أحمد الخطيب، ط١، دار القبلة: السعودية، (١٤١٣هـ).
الذهبي، محمد بن أحمد. "*المغني في الضعفاء*". تحقيق: د. نور الدين عتر، ط١، دار إحياء التراث: قطر، (١٩٩٤هـ).
الذهبي، محمد بن أحمد. "*ديوان الضعفاء*". تحقيق: حماد الأنصاري، ط٢، مكتبة النهضة الحديثة: مكة، (١٣٨٧هـ).
الذهبي، محمد بن أحمد. "*ميزان الاعتدال*". تحقيق: علي محمد، ط١، دار المعرفة: بيروت، (١٣٨٢هـ).
الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم. "*الجرح والتعديل*". ط١، دار إحياء التراث: بيروت، (١٩٥٢م).
الشاشي، الهيثم بن كليب. "*المسند*". تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط١، مكتبة العلوم والحكم: السعودية، (١٤١٠هـ).
الشافعي، محمد بن إدريس. "*اختلاف الحديث*". تحقيق: رفعت عبد المطلب، ط١، دار المعرفة: مصر، (١٤٢٢هـ).
الشوكاني، محمد بن علي. "*الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة*". تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت.
الضياء مقدسي. "*المختارة*". ط١، دار خضر: بيروت، (٢٠٠٠م).
الطبراني، سليمان بن أحمد. "*المعجم الكبير*". تحقيق: حمدي السلفي، ط٢، دار إحياء التراث: بيروت، (١٩٨٣م).
الطحاوي، أحمد بن محمد. "*شرح معاني الآثار*". ط١، دار عالم الكتب: بيروت، (١٤١٤هـ).

العقيلي، محمد بن عمرو. "*الضعفاء الكبير*". ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، (١٤٠٤هـ).

الالكائي، هبة الله بن الحسن. "*شرح أصول اعتقاد أهل السنة*". ط١، دار طيبة: السعودية، (١٤٢٣هـ).

المروزي، محمد بن نصر. "*تعظيم قدر الصلاة*". ط١، مكتبة الدار: السعودية، (١٤٠٦هـ).

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. "*تهذيب الكمال*". تحقيق: بشار عواد، ط١، مؤسسة الرسالة: بيروت، (١٩٨٠م).

مسلم بن الحجاج. "*الصحيح*". ط١، دار الجيل: بيروت، (١٩٨٤).

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. "*التنكيل*". تحقيق: ناصر الدين الألباني، ط٢، المكتب الإسلامي: بيروت، (١٤٠٦هـ).

مغلطاي، علاء الدين. "*منتقى الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة*". ط١، دار الرشد: السعودية، (١٩٩٩م).

الهيثمي، علي بن أبي بكر. "*مجمع الزوائد*". تحقيق: حسام الدين القدسي، ط١، مكتبة القدسي: مصر.